تونس: هل يُصبح التطبيع خيانة بحكم القانون؟

ثابت العمور
كاتب وباحث سياسي

أعلن البرلمان التونسي في ١ آب/أغسطس الجاري، بدء لجنة الحقوق والحريات دراسة مقترح قانون، يطالب بتجريم التطبيع مع كيان الاحتلال. وقدمت اللجنة قراءة أولية بخصوص أهمية مشروع القانون بالنسبة إلى الشعب التونسي، ومساندته غير المشروطة للقضية الفلسطينية العادلة. وقررت اللجنة عقد جلسة استماع لجهة المبادرة، يتم على إثرها ضبط جلسات استماع إلى مختلف الأطراف المتدخلة، وذلك للاستنارة برأيها حتى يكون مقترح القانون جاهزاً، شكلاً ومضموناً. هذه ليست المرة الأولى التي يُطرح فيها تجريم التطبيع من خلال البرلمان التونسي. فخلال مداولات المجلس التأسيسي لكتابة الدستور عام ٢٠١٤، طرحت ضرورة أن ينص الدستور التونسي على مناهضة كل أشكال الاحتلال والعنصرية، وعلى رأسها الصهيونية. لم يُكتب للمشروع أن يمر أو يرى النور، وأُسقط حينها عندما تحفظ ٥٧ من نواب حركة النهضة، التي كان لها آنذاك الأغلبية في المجلس التأسيسي، ووافق ٩ وعارضه ١١ نائباً. والمصير ذاته كان لمشروع قانون مناهضة التطبيع، الذي تقدّمت به الجبهة الشعبية للبرلمان التونسي عام ٢٠١٥. والمصير نفسه تلقته المبادرة التشريعية لتجريم التطبيع، والتي تقدمت بها الكتلة الديمقراطية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠. وعادت الكتلة وأودعت، في ١٨ أيار/مايو ٢٠٢١، طلباً، بصفة الاستعجال، للنظر في مشروع القانون. ويُعدّ مشروع قانون تجريم التطبيع، الذي تقدمت به الجبهة الشعبية عام ٢٠١٥، من أبرز المشاريع المقدمة والمطروحة، إذ احتوى على ستة فصول تجرّم جميع المعاملات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والثقافية، ويعاقب المطبّعون بالسَّجن من عامين إلى خمسة أعوام، وبغرامة من أربعة آلاف إلى أربعين ألف دولار.

تجريم التطبيع في تونس لم يقتصر على مشاريع القوانين، التي قدمتها الكتل البرلمانية، والتي يلاحظ أنها كلها تقدَّم بها التيار القومي والتيار اليساري، بينما لم يسجَّل لتيارات في تونس تقديم أي مشروع لتجريم التطبيع، حتى باتت مؤخراً الأخبار المتعلقة بالتطبيع تُستخدم وتمرَّر وتوظَّف كمزايدات في الخلافات السياسية القائمة في المشهد السياسي التونسي، وتحديداً بين حركة النهضة، التي خرجت من المشهد منذ ٢٥ تموز/يوليو ٢٠٢١، والرئيس قيس سعيد.

تجريم التطبيع، بالنسبة إلى تونس، في شقيه الرسمي والشعبي، ليس مجرد مزاد سياسي، ولا مسألة ثانوية يمكن تجاوزها والقفز عنها، وغير محكوم بمجرد نص قانوني يصوّت عليه البرلمان. فبعض الدول العربية هرول إلى مستنقع التطبيع على رغم وجود نص قانوني، كالإمارات مثلا، وبعدها سودان اللاءات الثلاث.

في تونس "التطبيع خيانة"، كما وصفه الرئيس التونسي قيس سعيد، في تعقيبه على الخطة الأميركية، التي طرحها الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، ووصفها بأنها "مظلمة القرن" وليست صفقة القرن. وقال الرجل، في نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠: "أنا هنا لأبيّن موقفي من مظلمة القرنين؛ مظلمة القرن الماضي، ومظلمة جديدة في مطلع هذا القرن، لأن فلسطين ليست ضيعة أو بستاناً حتى تكون موضع صفقة، وحق فلسطين لا يسقط بالتقادم".

أمّا فيما يتعلق بالتطبيع، فكان الرجل واضحاً عندما قال: "لا يمكن أن أتراجع عما قلته سابقاً. فالتطبيع مفهوم دخيل، دخل اللغة العربية بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد. لذلك، فإن القضية اليوم لا تُعدّ تطبيعاً، فالوضع الطبيعي مع هذا الكيان المغتصب أن نعمل على إنهاء هذا الاغتصاب وتشريد الشعب الفلسطيني".

عندما كان كيان الاحتلال يُمرّر بالونات اختبار لجس النبض في تونس بشأن التطبيع، كما حدث في حزيران/يونيو ٢٠٢٢، عندما ادّعت صحيفة "إسرائيل اليوم" وجود محادثات سرية بين كيان الاحتلال وتونس من أجل تطبيع العلاقات، أصدرت وزارة الخارجية التونسية، في اليوم التالي، بياناً تنفي فيه ذلك، بل تستبعد حدوثه. وقالت، في بيانها، إنها تنفي "نفياً قاطعاً ما تروّجه بعض المواقع التابعة للكيان الإسرائيلي المحتل من ادعاءات باطلة بشأن وجود محادثات دبلوماسية مع تونس". وأضافت الوزارة أن "تونس غير معنية بإرساء علاقات دبلوماسية بكيان محتل، وستظل رسمياً وشعبياً (...) سنداً للأشقاء الفلسطينيين في نضالهم إلى حين استرداد حقوقهم المشروعة، وفي مقدمتها إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس".

وفي آب/أغسطس الماضي، عندما تداولت تقارير إخبارية وجود مبادلات تجارية بين تونس وكيان الاحتلال، أعلنت وزارة التجارة وتنمية الصادرات التونسية التزامها أحكام "المقاطعة" العربية لكيان الاحتلال، وفق مبادئ جامعة الدول العربية، ليتبيّن لاحقاً أن المواد التجارية التونسية وصلت إلى كيان الاحتلال عبر فرنسا، وبواسطتها. وبالتالي، فإن ما يحدث في تونس هو تجريم التطبيع، شعبياً ورسمياً، من دون أن يكون هناك نص قانوني بذلك، على الرغم من أهمية ذلك.

إن التوقيت والبيئة لطرح مقترح قانون يطالب بتجريم التطبيع بواسطة لجنة الحقوق والحريات في البرلمان التونسي، وبتقديم قراءة أولية بخصوص ذلك، يعنيان أن بالونات الاختبار التي يمررها الاحتلال بين الحين والآخر لم ولن تمر. الموقف التونسي، رسمياً وشعبياً، ما زال عند ثباته، وإن انزلاق بعض الدول العربية إلى مستنقع التطبيع لا يعني أن تونس قد تكون قطعة الدومينو التالية، وإن التلويح بتطبيع مرتقب بين الرياض و"تل أبيب" لا يعني أن تونس على قارعة الطريق تنتظر دورها.

هناك جملة محدِّدات تحمي تونس من الوقوع في مستنقع التطبيع. وحتى إن ذهبت مجموعة من القراءات السياسية الحزبية التونسية إلى أن التلويح بمشروع تجريم التطبيع مجرد رفع عتب للبرلمان التونسي، ومحاولة لامتصاص غضب الشارع، فإن هذا يعني أن الشارع التونسي رافض بصورة قطعية للتطبيع، ومهتم بتجريمه. والمزاج الشعبي العام في تونس يميل، عبر الوعي والفطرة، إلى القضية الفلسطينية، ويَعُدُّها "أُمّ القضايا". وحتى عندما كان الشعب التونسي يطالب برحيل زين العابدين بن علي ونظامه كقضية مركزية، لم يُسقط فلسطين من شعاراته وحساباته وأولوياته، وقال إن "الشعب يريد تحرير فلسطين".

الموقف التونسي، رسمياً وشعبياً، ما زال عند ثباته، وإن انزلاق بعض الدول العربية إلى مستنقع التطبيع لا يعني أن تونس قد تكون قطعة الدومينو التالية

التحليل الإخباري

فرنسا.. العجوز التي فقدت عكازها الأفريقي

عماد الحطبة
كاتب ومحلل سياسي

في الشمال الأفريقي، تزداد العلاقات بين فرنسا والجزائر توتراً، وخصوصاً بعد تولي الرئيس عبد المجيد تبون الرئاسة. وكانت تلك العلاقات شهدت تحسناً ابتداءً من رئاسة الشاذلي بن جديد، ووصلت إلى ذروة تحسنها عام ٢٠١٧، عندما أعلن الرئيس ماكرون أن الاحتلال الفرنسي للجزائر كان جريمة ضد الإنسانية.

توجهات الرئيس تبون للبحث عن شركاء غير فرنسا للتغلب على الأزمة الاقتصادية الطاحنة، قابلها اليمين الفرنسي الحاكم بتصريحات رفعت شدة التوتر بين البلدين. بعد تصريح الرئيس ماكرون بأنه لا يوجد شيء اسمه الشعب الجزائري، وأن النظام العسكري اخترع هذا الشعب بعد الاستقلال، فلجأت الجزائر إلى إيقاف العلاقات القنصلية بين البلدين، وأصدر الرئيس تبون مرسوماً يقضي بأداء النشيد الوطني الجزائري كاملاً في المناسبات الرسمية، مُعيداً إلى دائرة النقاش الفقرة الثالثة من هذا النشيد، والتي يتم التغاضي عنها منذ أيام الرئيس الشاذلي بن جديد:

"يا فرنسا قد مضى وقت العتاب/ وطويناه كما يُطوى الكتاب
يا فرنسا إن ذا يوم الحساب/ فاستعدّي وخذي منّا الجواب
إنّ في ثورتنا فصل الخطاب/ وعقدنا العزم أن تحيا الجزائر
فاشهدوا... فاشهدوا... فاشهدوا".

عدّلت فرنسا خطابها بعد رد الفعل الجزائري الغاضب، وخصوصاً قيام وزير الخارجية الجزائري بجولة أوروبية، استثنى منها فرنسا، ثم قيام الرئيس تبون بتأجيل زيارته لباريس، وقيامه بزيارة روسيا، وتوقيع عدد كبير من الصفقات النوعية بين البلدين.

لم يَدُم الهدوء طويلاً، إذ لجأت وكالة "فرانس ٢٤"، الممولة من الحكومة الفرنسية، إلى اتهام الجزائر بالتمييز بين المناطق الجزائرية أثناء جهود إخماد الحرائق، التي تجتاح منطقة حوض البحر المتوسط منذ بداية الصيف. تناول الحديث المناطق القبلية بالتحديد، وهو ما عدّته وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية استمراراً في التدخل الفرنسي في شؤون الجزائر الداخلية، بما في ذلك دعم منظمة "ماك" الإرهابية الانفصالية.

هذه الدول المتاخمة لبعضها (مالي، الجزائر، بوركينا فاسو، النيجر) يجمعها، بالإضافة إلى كونها مستعمرات فرنسية سابقة، أنها تعاني آفة الإرهاب الذي تدّعي فرنسا والولايات المتحدة محاربته، وأنها جميعاً تعاني أزمات اقتصادية خانقة على رغم احتوائها على ثروات طبيعية هائلة. تلك الثروات، التي سخّرها النقيب توماس سانكارا (غيفارا أفريقيا) لتحقيق الاكتفاء الذاتي، صناعياً وزراعياً، خلال حكمه بوركينا فاسو في الفترة بين ١٩٨٣ و١٩٨٧، قبل أن تدبّر الاستخبارات الفرنسية انقلاباً ضده، أدى إلى اغتياله. وما يجمع هذه الدول أيضاً أنها توجهت إلى روسيا بحثاً عن الحل لمشاكلها. هذا ما قاله الرئيس البوركيني في قمة بطرسبورغ، بشأن الفرصة التي يقدمها التحالف مع روسيا، التي تحاول مساعدة أفريقيا، وخصوصاً من خلال شحنات القمح المجانية التي ترسلها إلى أفريقيا، مع تأكيده ضرورة العودة إلى هذا المؤتمر بعد تحقيق الاكتفاء الذاتي. أمّا مالي فاتُّهمت بالتعاون مع مجموعة فاغنر، واتُّخذت عقوبات بحق عدد من مسؤوليها، بمن فيهم وزير الدفاع. والمواطنون في النيجر هاجموا السفارة الفرنسية وحاولوا اقتحامها، وكانوا يرددون هتافات مؤيدة لروسيا والرئيس بوتين.

الغائب الحاضر في مؤتمر العلمين الفلسطيني

محمد جرادات
كاتب ومحلل سياسي

انفضّ اجتماع مؤتمر العلمين لغالبية الفصائل الفلسطينية، وقد تمخض عن تشكيل لجنة فصائلية مهمتها التمهيد لمواصلة الحوار، بما يؤدي إلى بلورة إعلان ينهي الانقسام بين حركتي فتح وحماس، في ظل غياب فصيل فلسطيني رئيسيّ هو حركة الجهاد الإسلامي، التي اشترطت لحضورها إطلاق سراح المعتقلين السياسيين في سجون السلطة. لقد شهدت السنوات الأخيرة لقاءات عديدة بين الفصائل الفلسطينية، كرّست في مجملها جواً من الإحباط، ظهرت تجلياته في نظرة الجمهور الفلسطيني إلى هذه الفصائل، وخصوصاً فصيلي إدارة الانقسام في الضفة وغزة، نظرة سلبية في العموم، ولكن قدرة السلطة الفلسطينية في الضفة على إدارة خدمات الجمهور، بما فيها مصالح الناس الملحّة صحيّاً وتربوياً، ولو بالحد الأدنى، في ظل غياب البديل الفلسطيني -وإلا فهو المحتل الإسرائيلي- شكّل للسلطة نفوذاً واسعاً استغلته في المحافظة على مكانة حركة فتح.

بأس جنين شكّل مدخلاً لعقد المؤتمر. هذا البأس تصدرت فصوله كتيبة جنين التابعة للجهاد الإسلامي، وهي التي تكفّلت بتمرير زيارة الرئيس، لأنها القوة الرئيسة في مخيم جنين، وتشكيلها منذ نفق جلبوع الذي نجح فيه أسرى الجهاد من التحرر هو الذي أدخل جنين في طور متقدم من القوة الميدانية، وهي قوة انبثقت أساساً من أثر ملحمة جنين ٢٠٠٢، التي كان للجهاد الدور الأساس فيها، من دون إغفال جهد حماس وفتح والشعبية بطبيعة الحال، وهو دور تقليدي لهذه الفصائل في كل المخيمات الفلسطينية.

زيارة الرئيس عباس لجنين، التي أطلق على وقع بأسها مبادرة المؤتمر، تعيدنا إلى زيارة الرئيس الراحل ياسر عرفات عقب ملحمة جنين ٢٠٠٢. وفي المعركتين التاريخيتين، كان المزاج الشعبي في جنين يتشكل وفق رؤية الجهاد الإسلامي مع غيرها من قوى المقاومة. لذا، رأينا الجمهور يستقبل عباس بهتاف: كتيبة كتيبة، وهو الهتاف نفسه لصبية المخيم الذين اعتلوا آليّات الحرس الرئاسي، وتلاعبوا ببراءة جماعية بجنود الحرس، وهو يشبه اليوم الذي استُقبل فيه الرئيس الراحل عرفات بهتاف: طوالبة طوالبة، وهو جنرال المعركة وملهمها الأول الشهيد القائد في سرايا القدس محمود طوالبة.

غياب الجهاد الإسلامي المعلن سلفاً وضع حقيقة البيان الختامي للمؤتمر، وهو غياب جاء استجابة لمطلب جمهور المقاومة الذي يلحّ على وضع حدّ نهائي لسياسة الاعتقال السياسي في سجون السلطة، وخصوصاً بعد اعتقال القائد مراد ملايشة وإخوانه في كتيبة جبع لحظة الاجتياح الإسرائيلي لجنين، وبعد عدة اعتقالات أخرى في عدة مناطق فلسطينية، على خلفية الانتماء السياسي أو الرأي السياسي والنشاط ضد الاحتلال. هذا الغياب الصريح للجهاد ضمن مطلب محدد سلفاً أفرغ المؤتمر من مضمونه، حتى كواجهة علاقات عامة أو سياحة سياسية، أو حتى في قدرته على التماهي مع المتطلبات الإقليمية في ظل ضغوطات دولية، ذلك أنّ حركة الجهاد هي من تتحمل حالياً عبء المواجهة الرئيسية مع الاحتلال.

وقد فشل هذا الاحتلال في ضرب بنيتها العسكرية في جنين وغزة على السواء، بما منع احتمال عزلها كلاعب فلسطيني متقدم، وبالتالي غيابها عن فعاليات المؤتمر يعني حضورها في منع أدنى تفاهم خارج معادلة المعركة على امتداد الوطن.

رؤية الغائب الحاضر في المؤتمر، وهي رؤية الجهاد الإسلامي الجذرية للصراع مع المحتل الإسرائيلي، لا تتفق، ولو بالحد الأدنى، مع هذا التمحور الإقليمي، فالتركي يتحضر للقاء عملي فاعل مع رئيس حكومة الائتلاف اليميني الحاكم في "تل أبيب" بنيامين نتنياهو، وهو لقاء يختلف بالتأكيد عن اللقاء الرمزي لإردوغان مع عباس وهنية. أما المصري، فهو بوابة غزة الوحيدة في الحصار، وهي بوابة تفتح وتغلق وفق القرار الإسرائيلي، ويأتي تعاطي الجهاد مع البوابة المصرية وفق إدارة الصراع، بما لا يخفى على متابع.

وإن الغياب الإيجابي للجهاد الإسلامي يمكن البناء عليه، خصوصاً بعد فشل المؤتمر الصريح، وهو بناء يمكنه دفع طرفي الانقسام إلى لحظة تاريخية فارقة تخرجهما من مرابضهما، بما يساعد على لقاء فلسطيني محض يتم هنا في فلسطين خارج مربع الضغوط والاصطفاف، تبعاً لهمّ الجمهور وأولوياته في التحرر من الاحتلال.

الغياب الإيجابي للجهاد الإسلامي يمكن البناء عليه، خصوصاً بعد فشل المؤتمر الصريح، وهو بناء يمكنه دفع طرفي الانقسام إلى لحظة تاريخية فارقة تخرجهما من مرابضهما